الانفتاح الاقتصادى : حقائق الحاضر

الأهرام

1976/5/16

والمطلــوب مطــار دولــى جديــد بالقاهــرة ومطــار دولى ببورسعيد وآخر بالإسكندرية وثالث بمدينة الأقصر .

ومطلــوب أيــضا توفيــر الوحدات السكنية اللازمة للانفتاح وإذا كانت الخطة الخمسية فى مصر (1980/1976) تقدر نحو 1220 مليون جنيه لمشروعات الإسكان والتعمير إلا أن خدمات الإسكان حاليا وخاصة المكاتب وفروع البيع والإدارة والمناطق الصناعية المطلوبة للمشروعات والمرافق اللازمة لها مازالت قاصرة .

وبالنــسبة لمــشكلة الخــدمات السلكية واللاسلكية فانه مطلوب توفير تليفونات وأجهــزة التلــيكس وبشكل سريع لأنه يغير أجهزة الاتصال السهلة والمتطورة ستهرب الاستثمارات من مصر لأن الاتصال هو الشريان الرئيسى لأى نشاط اقتصادى .

والمطلــوب وبــشكل عاجل كما توضح تقارير الخبراء : زيادة نسبة سنترالات الــتلكس بالقاهرة من 400 إلى 6400 فقط وزيادة سعة سنترال التلكس بالإسكندرية من 200 إلــى 2000 خــط وإنــشاء ثــلاث سنترالات تلكس بمدن القناة بسعة 480 خطا بالإضــافة إلى 960 خطا بالوجه البحرى والقبلى بالإضافة إلى تدعيم الخدمة التليفونية مع العالم الخارجى حتى لا يضطر المستثمر كما حدث فى إحدى المرات أن يسافر إلى أثينا ليجرى اتصالا تليفونيا مع منقر شركته فى إيطاليا ثم يعود بالطائرة فى نفس اليوم .

مطلــوب أيــضا موانىء جديدة فميناء الإسكندرية يعانى من ظاهرة التكديس وكــذلك ميــناء بورسعيد . النشاط الاقتصادى يتطلب موانىء جديدة اعتماداتها تبلغ مــئات الملايــين مــن الجنيهات . وموانىء جديدة على البحر الأبيض وموانىء على البحر الأحمر .

كان من المفروض ومنذ أنشئت هيئة الاستثمار فى عام 1971 أن يتم إقامة عدة مناطق حرة أولها فى مدينة نصر وثانيها بمنطقة العامرية بالقرب من الإسكندرية وتزود هـذه المـناطق بخدمات الاتصالات والمرافق حتى تبدأ المشروعات التى توافق عليها الهيئة فى ممارسة نشاطها من خلال هذه المناطق ولكن حتى اليوم :

- مازالت المنطقة الحرة بمدينة نصر تخطيطها يتعثر العمل فيه .
- أما منطقة العامرية فمازالت تعتبر تصورا على الورق .

ثم تحدثنا عن المناطق الحرة فى كل من بورسعيد والسويس . وتحولت بورسعيد بقرار إلـى مـنطقة حرة بأكملها والمطلوب أن يعاد دراسة نتائج هذه التجربة حتى نحقق من خـلال الفائـدة المـرجوة للاقتـصاد المصرى ولا تتحول إلى باب جديد للأثراء غير المشروع فى مصر نتيجة لظروف استثنائية .

المـشروعات التى تمت الموافقة عليها أن تنظر الروتين والبطء فى التنفيذ خير لمصر أن تضع برنامجا زمنيا محددا للانتهاء من المناطق الحرة ولو بشكل تدريجى من أن يـتم الاعلان عن توقيت زمنى سريع ثم يفاجأ المستثمر بان المنطقة الحرة مازالت رمالا ساخنة لا يمكن الاقتراب منها .

تنفـيذ عملـية الانفتاح ليس عملية سهلة تتم بقرار أو مجموعة من التصريحات ولكـن لابـد أن تـوجد الأجهزة الفنية والإدارية والمصرفية التى تستطيع أن تنفذ هذه السياسة وتقدم الخدمات المطلوبة لها بالكفاءة والسرعة الواجبة فى الجهاز المصرفى فى مـصر مـازال قاصرا من حيث نوعية الخدمة وسرعتها وكفاءة تنفيذ التعاملات تقيده اللوائح الإدارية والقيود التشريعية .

الشراء من البورصة المصرية :

واين هى بورصة الأوراق المالية التى تلعب دورا كبيرا فى تشجيع المستثمرين لأنهـا المكـان الطبيعـى لتداول أسهم الشركات الجديدة والأمر يتطلب تشجيع تداول الأوراق المالـية الأجنبية فى مصر وتمكين المستثمر المصرى والعربى من شراء تلك الأوراق من البورصات المصرية بدلا من أن يشتريها من البورصات الأجنبية بالإضافة إلـى أن البورصـة هى المكان الطبيعى لتداول اسهم شركات الانفتاح ويتيح الفرصة

لمصر لتكون سوقا دولية للأوراق المالية وتحقق الحصول على قيمة السمسرة بالعملة الصعبة .

وقــد كان من المفروض طبقا لقانون استثمار المال العربى والأجنبى أن تكون الهيــئة التــى تقوم على إدارة الانفتاح الاقتصادى متجردة من القواعد الإدارية والمالية لنظام العاملين المدنيين بالدولة نظرا لطبيعة عملها الخاصة والمميزة من عمال الأجهزة الحكومية .

الآن ينبغــى أن يكــون للهيــئة نظم العمل التى تمكنها من جذب التخصصات والكفــاءات ذات المــستوى الذى يتناسب مع تحقيق أهدافها وخاصة وأن عملها يتطلب جهــازا فنيا لتقييم المشروعات قبل الموافقة عليها لضمان جدية هذه المشروعات ومدى الفائــدة الــذى ســيحققها الاقتــصاد المصرى من ورائها وحتى لا يتحول الانفتاح إلى مجمــوعة مــن المــشروعات التى تشجع الاستهلاك الكمالى أو الترفى أو يتحول إلى مجموعة من المشروعات التجارية ذات العائد السريع لأصحابها .

كمــا يــؤكد تقريــر لمؤتمر إدارة الانفتاح الاقتصادى على ضرورة قيام هيئة الاســتثمار بتــزويد المستثمرين بالمعلومات والبيانات المطلوبة والإحصائيات اللازمة للدراســات الاقتصادية والملاحظة الطريفة أن أجهزة الاستثمار فى مصر تعانى نفسها من نقص هذه البيانات والإحصائيات .

مكاتب لتنشيط الاستثمارات :

وطــبقا لقانــون الاستثمار كان من المفروض أن تنشىء الهيئة مكاتب لها فى العــالم الخارجــى لتنــشيط الاســتثمارات العربية والأجنبية وللتعريف بالمشروعات المــصرية المدرجــة بالخطة وجذب استثمارات لها . ولكن الواقع حتى الآن أن هناك مكتبا واحدا فى نيويورك .

ومن الأمور التى ينبغى مواجهتها ما يعانيه المستثمرون من نظام حساب قيمة الأرباح التى يتم تحويلها للخارج وكذلك نظام التحويل بالإضافة إلى أسعار حساب الــنقد الأجنبى المستثمر فى مصر والذى يحسب على أساس الأسعار الرسمية للعملات الأجنبية والتى تقل بنحو 50 فى المائة عن الأسعار الحقيقية لهذه العملات .

كما أن هناك مشاكل بالنسبة للجمارك وحساب قيمتها ومدى الإعفاءات الضريبية المقررة طبقا لقانون الاستثمار .

وبالإضـــافة لذلك كله مطلوب الآن توفير القوى البشرية المدربة والفنية اللازمة لمــشروعات الانفــتاح وبالشكل الذى لا يؤثر على احتياجات مشروعات القطاع العام والجهاز الإدارى للدولة ولا يستنزف الكفاءات الحالية .

ويثور سؤال هام فى النهاية .

هــل الانفــتاح هــو الذى يثير هذه المشاكل أم أنها فى النهاية تعبر عن حجم المشكلة الاقتصادية فى مصر ؟

الواقع يقول أنها تعبر عن واقع الاقتصاد المصرى والاختناقات والتراكمات التى حــدثت طــوال الــسنوات الماضية ، وأن حل هذه المشاكل يمثل فى نفس الوقت حلا لمــشاكل الاقتــصاد المــصرى ويوفــر المــناخ المطلوب لمروعات الخطة المصرية الاقتصادية والاجتماعية.

www.anwarsadat.org